رؤية مصرفية

اسلوب ادارة المخاطر في المصارف العراقية

عبد الجبار عبود الحلفي*

تمارس المصارف العراقية في الوقت الحاضر اسلوباً تقليدياً يعتمد على اجراء تفتيش سنوي للمصارف من قبل ادارتها العامة، وهذا الاسلوب اتبع منذ سنوات عديدة مضت.

ولان العراق مقبل، كما يبدو من تصريحات المسؤولين في الوزارات الحالية على (اقتصاد السوق) مما يعني بدء عمليات التحرير المالي والتي ستضاعف من المخاطر التي تواجه المصارف في ظل غياب ادارة خاصة وكفوءة في هذا المجال، ولذلك يتطلب الامر ايجاد آليات محكمة وواضحة للسيطرة على انظمة ادارة وزيادة ادوات الاشراف والرقابة المصرفية.

كما ان توجه المصارف العراقية نحو الصيرفة الشاملة بهدف تنويع خدماتها المصرفية وأسواقها المالية، يتطلب اشرافاً دورياً ومتزايداً و محكماً للتأكد من انشطتها اليومية.

وينبغي التأكيد هنا ان البنك المركزي العراقي ينبغي ان يكون المسؤول عن وضع الترتيبات والاجراءات الخاصة بادارة المخاطر المصرفية العراقية. كما هو متبع في معظم دول العالم، لسبب واضح هو ان البنك المركزي هو المسؤول عن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة على سلامة القطاع المالي والعمل على تطويره ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة في العراق الجديد.

مفهوم ادارة المخاطر في الجهاز المصرفي

ان اسلوب ادارة المخاطر هو علم وفن في آن واحد.

فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي من البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية.

وكذلك فن أسلوب ادارة المخاطر هو فن، لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية مع الالتزام بالحذر تجاه المخاطر بما يجعل ادارتها دائماً من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

معايير لجنة بازل

ان الاتفاقية الجديدة للجنة بازل الخاصة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي تتطلب كفاية لرأس المال، مقابل المخاطر المتوقع مواجهتها، فكلما زادت المخاطر، زادت متطلبات رأس المال. ولأن المصارف العراقية، لم تكن في العهد الدكتاتوري المنهار، تولي اهتماماً لمعايير (لجنة بازل) ومتطلبات العمل المصرفي الجديدة والمعروفة على النطاق العالمي، فأنه كثيراً ما كانت تلك المصارف تحتفظ برأس مال كبير، مقابل خدمات مصرفية قليلة، لا سيما فيما يخص الاقراض طويل الاجل وقصير الاجل. لذلك فان دورها ضعيفاً في تحقيق الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية. ويشار بهذا الصدد الى تراجع الاقراض في المصارف المتخصصة في العراق، لا سيما في المصرفين الصناعي والزراعي، نظراً لتقييد حجم الاقراض من قبل السلطات المركزية، يضاف الى ذلك ان مصرفي الرافدين والرشيد، تغلغلت في ادارتيهما تعلميات السلطة آنذاك وجعلت منهما مجرد مؤسسات مالية لاغراض التوفير والحسابات الجارية للقطاع العام والتجار والمقاولين في الوقت الذي عُرف فيه مصرف الرافدين بأنه من أعرق المصارف العربية واكثرها شهرة اذ تأسس في عام ١٩٤١، كمصرف وطني.

من هنا، ولان المرحلة القادمة من العمل المصرفي القائمة على اقتصاد السوق، مع وجود التدخل والاشراف الحكومي، كلما اقتضى الموقف فأن المصارف العراقية سوف تضطر للاحتفاظ برأس مال مناسب، حسب متطلبات المعايير الدولية الجديدة، وفي نفس الوقت فأنها مطالبة باستخدام اكثر الانظمة تطوراً بهدف تقويم متطلبات رأس المال وانجازاتها على المستويات كافة في نطاق التسويق المصرفي. بهدف تحقيق اهداف العمل المصرفي، في الاستقرار النقدي والمالي والمساهمة في مشروعات التنمية الحقيقية.

بعض عناصر نجاح ادارة المخاطر

تتطلب ادارة المخاطر عناصر اساسية ينبغي توفرها لكي تثمر هذه الادارة عن نجاح ملموس ينعكس على تقديم وتطوير العمل المصرفي، ومن هذه العناصر، الحاجة الى الشفافية الكاملة. والتي غابت عن العمل المصرفي في النظام السابق. وهذه الشفافية ينبغي اعتمادها وترسيخها من خلال الافصاح تجاه السوق والمجتمع حول وضع المصارف ومواقفها من رأس المال. وكذلك انجازاتها في مضمار التسويق المصرفي على مستوى القطر، وحسب تخصص المصارف. ان التزام ادارة المصرف بمستلزمات الافصاح سيجعلها مسؤولة امام زبائنها وكذلك تجاه الجهات الرقابية، كما ان التعاون بين البنك المركزي والمصارف الاخرى يعد عنصراً اساسياً من عناصر نجاح ادارة المخاطر بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة والاعمال المصرفية بما يعزز دور البنك المركزي في ضبط السياستين النقدية والمالية.

كما ان البنك المركزي، بكوادره الخبيرة بالشؤون المصرفية هو الجهة القادرة على تصنيف المصارف على وفق مستويات تعرضها للمخاطر، وعلى اساس أيها أقل قابلية للمخاطر، او اكثرها قابلية للمخاطر. كما ان (اسلوب بازل للاشراف على المخاطر المصرفية) يحدد مواضع الاستغلال الامثل للموارد الرقابية على وفق مستوى المخاطر في كل مصرف، ويشمل هذا الاسلوب اعتقاد المتابعة المستمرة والتقدم المتواصل لوضع المخاطر للمصارف بالنسبة الى هياكلها التنظيمية، ومدى مشكلات ميزانياتها العامة وعمليات الافصاح عنها، وتأشير مواقع الخلل المتكرر في التسويق المصرفي.

وتتجلى اهمية (أسلوب بازل للاشراف المصرفي) في التطلع نحو المستقبل وليس التركيز على نتائج التفتيش الميداني الآنية. وان فاعلية هذا الاسلوب تشكل تحدياً للأساليب التقليدية التي تتبعها المصارف. مثل البيانات المقدمة من الحسابات. والتدقيق الداخلي. فأسلوب بازل يهتم بمدى توفر الموارد البشرية التي تتمتع بالكفاءة العالية. وبخطط الطوارئ الجيدة. والبدائل التي توضع لادارة المخاطر.

الدور الجديد للبنك المركزي

ان نجاح اسلوب ادارة المخاطر يتطلب منح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي العراقي لكي يتمكن من القيام بوظائفه بصورة متقنة.

وكذلك لكي يقنع المصارف العراقية بالعمل بكل شفافية. وتقديم ونشر المعلومات الاقتصادية امام الجمهور. ولعل واحداً من اهم وظائف البنك المركزي في المرحلة القادمة هو تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي العراقي الذي عانى الاهمال طوال السنوات الماضية وعلى البنك المركزي ايضاً تطوير انظمة دفع الصكوك الكترونياً والعمل لسحب النقود من اجهزة الصرف الآلي التي تخلف العراق عن استخدامها سنوات طوال. وتوحيد انظمة المعلومات بين البنك المركزي والمصارف العراقية. وتطوير نظام فعال لتكنولوجيا المعلومات المصرفية، والاهتمام برأس المال البشري. ان المصارف العراقية هي جزء مهم جداً من النظام الاقتصادي في العراق الجديد، ولذا فمن اجل بناء هذا النظام على اسس سليمة ومتينة، ينبغي العمل على الجهاز المصرفي نفسه.

★ رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

الكويت تقول أن أوبك قد ترفع الانتاج مرة اخرى

قالت الكويت ان منتجي النفط الاعضاء في اوبك سيبحثون زيادة اخرى في الانتاج وفائض القدرة الانتاجية بين الاعضاء خلال اجتماع يعقد في وقت لاحق هذا الشهر اذا ظلت اسعار النفط مرتفعة.

وقال احمد الفهد الصباح وزير النفط الكويتي ان اوبك ستبحث زيادة اخرى في الانتاج اضافة الى كمية ٥٠٠ الف برميل يوميا المقررة اعتبارا من اول اب والتي سيصل بها سقف انتاج المنظمة الى ٢٦ مليون برميل يوميا.

وردا على سؤال حول ما اذا كانت اوبك سترفع الانتاج اذا ظلت اسعار الخام الامريكي قريبة من مستوى ٤٠ دولارا للبرميل، قال وزير النفط الكويتي نعم.. سنحاول زيادته .. لكنني اعتقد انه بالنسبة لاول آب فهي كمية ٥٠٠ الف برميل يوميا.

وقال لرويترز في مقابلة، لست اعلم من لديه طاقة انتاجية فائضة. بالنسبة للكويت سننتج باقصى طاقة.. سيتعين علينا البحث عن مزيد من الانتاج او فائض في الانتاج، واي من الاعضاء لديه فائض في الانتاج لطرحه في الاسواق.

وقال ان المحادثات الخاصة برفع النطاق السعري المستهدف لسلة نفوط اوبك الذي يتراوح حاليا بين ٢٢ و٢٨ دولارا للبرميل ربما تجري في ايلول.

وبلغ سعر سلة اوبك ٣٥,٩١ دولاراً يوم الخميس الماضي وهو فوق مستوى ٢٨ دولارا منذ العام الماضي. وقال بعض اعضاء اوبك ان النطاق المستهدف يجب رفعه ليعكس زيادة الاسعار هذا العام.

وقال وزير النفط الكويتي اعتقد اننا سننتقل الى ٢٨ الى ٣٥ دولارا او ٢٨ الى ٣٦ دولارا ويكون المتوسط ٣٢ دولارا.. ربما يكون هذا نطاقا سعريا جيدا لسلة اوبك.

ووزير النفط الكويتي ضمن وفد بلاده الذي يقوم بجولة تشمل زيارة اربع دول اسيوية هي الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة سعيا وراء جذب استثمارات.

عمان تحظر نشر وقائع جلسة البرلمان حول عوائد منحة النفط الكويتية للأردن

حظرت الحكومة الأردنية بناء على طلب مجلس النواب نشر أي خبر أو معلومات تتعلق بمجريات الجلسة الخاصة السرية التي عقدت لمناقشة عوائد المنحة النفطية الكويتية للأردن، وجمعت رئيس الوزراء بأعضاء البرلمان في وسائل الاتصال المحلية والصحف الأسبوعية واليومية.

وطالب مدير عام المطبوعات والنشر هاشم خريسات في تعميم على الصحف التقيد التام بعدم نشر أي خبر يتعلق بمجريات الجلسة بناءا على طلب البرلمان.

وعقد مجلس النواب جلسة سرية لمناقشة عوائد المنحة النفطية الكويتية للأردن، وطلب رئيس الوزراء بان تكون الجلسة سرية.

وانتقد علي أبو السكر عضو البرلمان عن حزب جبهة العمل الإسلامي طلب رئيس الوزراء بان تكون الجلسة سرية، و قال إنه كان من الاصوب ان تكون الجلسة علنية وعبر وسائل الإعلام لأنه لا يجوز ان تحجب معلومات من هذا النوع عن المواطن .

الطموحات مشتركة لكن التنافس .. مكتوم!

تامر أبو العينين - سويس انفو

تتأرجح نظرة خبراء الاقتصاد والمصارف السويسريين إلى سنغافورة بين التوجس من أن تتحول إلى منافس غير سهل، وبين الإعجاب بالخطوات الثابتة الحثيثة التي قطعتها في ظرف وجيز.

لكن الخبراء والمخططين لا يكتفون بمتابعة ما يحدث في هذا الجزء البعيد من العالم، بل يتحركون منذ الآن ولكن على الطريقة .. السويسرية!

للوهلة الأولى، تبدو المقارنة بين الساحة المالية السويسرية ونظيرتها في سنغافورة غير متكافئة. فالأولى تحتضن ٤٠٠٠ مليار فرنك من الثروات والودائع المالية لإدارتها، والثانية لم تستقطب حتى الآن سوى ١٢٠ مليارا، بخبرة محدودة ولكنها ناجحة في هذا المجال استنادا إلى الإمكانات المتوفرة في المنطقة وفرص الاستثمار وتدوير الأموال. إلا أن المخاوف تزايدت في سويسرا منذ أن تم التوقيع على الحزمة الثانية من الاتفاقيات الثنائية بين برن وبروكسل، والتي نص أحد بنودها على قيام تعاون سويسري في مجال محاربة التهرب الضريبي على الثروات المودعة من طرف رعايا بلدان الاتحاد الأوروبي في المصارف السويسرية، يتمثل في سداد نسبة معينة من الضرائب على المدخرات ولكن دون الإفصاح عن أية تفاصيل حول هوية أصحابها أو حجم ثرواتهم.فالمؤسسات المالية السويسرية ترى أن تلك الاتفاقية ستتسبب في مغادرة الثروات، لأن الميزة التي كانت تتمتع بها في (الكنفدرالية) أصبحت غير مغرية لهم، فضلا عن أن سرية الحسابات المصرفية يمكن ضمانها إما في بلدانهم أو في مناطق أخرى من العالم.

سنغافورة أكثر جاذبية

أما توجه الأنظار إلى سنغافورة تحديدا فله أسباب عدة، حيث أشارت نتائج بحث أجراه خبراء الساحة المالية عن الأماكن التي يحتمل أن تتحول إليها ثروات الأوروبيين المودعة حاليا في سويسرا، دون الخوف من تحصيل ضرائب عليها، إلى مجموعة من الدول التي لم توقع أية اتفاقيات بهذا الصدد مع الاتحاد الأوروبي، وهي سنغافورة وهونغ كونغ واليابان.

وقد تركز الإهتمام على الأولى نظرا لموقعها الجغرافي في وسط جنوب شرقي آسيا بين العملاقتين إندونيسيا وماليزيا، وليس في أقصى شرقي القارة كالأخرتين، فضلا عن أن تلك الدولة الصغيرة الحجم، بدأت تهتم بساحتها المصرفية وأسلوب التعاملات في أسواق الأوراق المالية سواء في القارة الآسيوية أو على صعيد عالمي بشكل لافت للنظر، كما أنها أعدت لهذه الخطوات الكوادر البشرية المناسبة والأسلوب العملي المتطور، مستفيدة من استقرارها السياسي وخطة تنمية متكاملة نجحت في الربط بين عدد من المحاور بتنسيق جيد وفاجأت نتائجها العديد من المراقبين للشأن الآسيوي. وفي خطوة وصفت بـ (الإستباقية - الدفاعية) طالب توماس سوتر المتحدث باسم رابطة المصارف السويسرية الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاق مماثل مع تلك الدول الآسيوية، عملا بمبدأ تكافؤ الفرص، مستندا في هذا إلى تأييد الحكومة الفدرالية للفكرة، لكن برن لم تترجم هذا التأييد إلى ضغط على الاتحاد الأوربي، وقد يكون مرد ذلك غياب تقاليد سويسرية في ممارسة مثل هذا الشكل من الضغوط أو نتيجة لتعقد ملف العلاقات الثنائية بين الجانبين بشكل لا يسمح بأية مناورة جديدة تعلق بطرف ثالث.

من جهة أخرى، قد يعود السبب الكامن وراء تهاون بروكسل في توقيع اتفاقية مماثلة مع الدول الآسيوية الثلاث إلى أن حجم الثروات المنقولة من بلدان الإتحاد الأوروبي إلى تلك المنطقة ليس لافتا للنظر، ولم يصل إلى حد نزوح ثروات مخيف أو مثير للقلق.

(على الطريقة السويسرية)

في المقابل، يعتقد بعض المراقبين أن استمرار ارتفاع نسبة النمو المسجلة في مجال إدارة الثروات الخاصة في سنغافورة بشكل ثابت منذ عام ١٩٩٨ بمعدل١٠٪ سنويا (على الرغم من حجم الاستثمارات الضعيف فيها مقارنة مع سويسرا) أمر يدعو إلى أخذ الحيطة والحذر، أو بالأحرى إلى عدم إهماله أو التهاون معه إلى أن يتحول من مجرد ظاهرة إلى (أزمة)

من ناحيتهم، لم ينتظر الفاعلون في الساحة المالية السويسرية توقيع اتفاقيات أو معاهدات مع سنغافورة أو غيرها من الدول التي يحتمل أن تتحول إلى مراكز استقطاب للثروات والإستثمارات، بل بادروا باتخاذ عدة خطوات من أجل تعزيز حضورهم في تلك المنطقة، بأسلوب يضمن لهم تواجدا متواصلا ومستديما، أي على) الطريقة السويسرية) لذلك فمنذ أن برز نجم (جامعة سنغافورة لإدارة الأعمال(SMU) ومعها (معهد إدارة الثروات (WMI)، حتى بادرت (المدرسة السويسرية للبنوك في زيورخ) بتعزيز التعاون معهما في شكل دورات تدريبية ومحاضرات، لتأهيل متخصصين في هذين المجالين بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الآسيوية. وقد أكسب هذا التعاون المؤسستين التعليميتين شهرة أوسع، فافتتحتا ابتداء من هذا العام سنة دراسية مخصصة للدراسات العليا بلغ عدد المسجلين فيها من سنغافورة والدول المحيطة بها ٤٥٠ طالبا، يأملون في الحصول على شهادة (ماجستير في علوم إدارة الثروات). والفائدة من هذه الخطوة مزدوجة، حيث تستفيد المؤسستان التعليميتان من الخبرات السويسرية المتميزة في مجالات إدارة الأموال والأعمال ومختلف التعاملات المصرفية، فيما يضع السويسريون من جانبهم موطئ قدم راسخ في هذا المجال، عبر تقديم المعرفة المتميزة وخلق حلقات التواصل مع الساحة المالية السويسرية في الإتجاهين، وهو ما يتيح لهم حضورا لا يقتصر على الأنشطة المصرفية (التي قد تتقلص يوما ما لسبب أو لآخر)، بل يتسع ويتعمق ليشمل ميادين وقطاعات أخرى واعدة.

التعاطي الذكي مع العقلية الآسيوية

على الصعيد المهني العملي، عزز بنك (كريدي سويس) تواجده بشكل أقوى في المنطقة، من خلال تأسيس (المركز العالمي للبنوك الخاصة -Global Private Bank ing Centre)، الذي قدم للساحة المالية هناك منذ عام ٢٠٠١ المنتدى الإلكتروني الأول للتعاملات البنكية عن طريق شبكة الإنترنت، إلى جانب الاستشارات الفنية التقنية المتعلقة بهذا المجال. ويقول خبراء المصارف السويسريون إن أسلوب إدارة الثروات في سنغافورة أو في تلك المنطقة، يختلف عن الفلسفة السويسرية بصفة خاصة والأوروبية بشكل عام، فأصحاب رؤوس الأموال يرغبون في الحصول على أرباح ثابتة من ودائعهم، دون التعرض إلى أية أنواع من المخاطر، عملا بالنمط الشائع من المعاملات في تلك المنطقة. أما الباقة المتكاملة التي تقدمها المؤسسات المالية السويسرية فهي أشمل وأوسع، وتضم أنواع المخاطر وأشكالها ونسبة الأرباح المرتبطة بها، وتحرص على تقديم أكثر من مجموعة أو حافظة أوراق مالية استثمارية لإرضاء جميع الرغبات وحرصا على الإبقاء على الزبائن لديها.

وفي العادة، يطرح العملاء الآسيويون كما كبيرا من الأسئلة والاستفسارات حول إدارة ثرواتهم والأرباح المتوقعة منها، والمشاريع التي يتم الاستثمار فيها، أو حقائب الأوراق المالية التي يتعاملون من خلالها، وهو ما يتطلب وقتا وجهدا كبيرين، اكثر مما يستغرقه التعامل نظرائهم في أوروبا. وعلى الرغم من هذا العامل الجديد الذي واجه رجال المصارف السويسريين العاملين هناك، إلا أنهم سرعان ما تعودوا عليه، بل وسخروا الامكانيات البشرية المناسبة التي تتفهم تلك العقلية وتنقل النمط السويسري في التعامل في نفس الوقت.

وما من شك في أن هذا الحضور التمهيدي السويسري على المستويين العلمي والعملي، سيسهل على المؤسسات المالية، بما فيها البنوك الخاصة، مهمة ترسيخ موطئ قدم لها في المنطقة، ليس بسبب جاذبية الإستثمارات الآسيوية المحدودة، ولكن كي تكون مهيئة لتلقف الثروات الأوروبية الباحثة عن ملاذ آمن بعيدا عن مصيدة الضرائب.

ومن المؤكد أن أصحاب الثروات يفضلون وقوعها في أياد ذات خبرة أوربية عريقة في واحة ضريبية نائية على تركها فريسة سهلة بين أنياب النمور الآسيوية.

الأهداف المشتركة تسهل سبل التعاون

وإذا كانت سنغافورة قد وجدت بداية الطريق نحو التعامل مع المتغيرات الاقتصادية إقليميا ودوليا، بشكل يبدو حتى الآن منطقيا وعقلانيا هادئا، فإن الخبرة السويسرية العريقة في تبادل المصالح وتعزيز التواجد في المناخ المناسب لن تضيع هذه الفرصة، بكل ما تتضمنه من منافع مرتقبة على كافة الصعد وفي مختلف المجالات. فالقواسم المشتركة بين البلدين (الصغيرين) تجعل التعاون بينهما سهلا، كما أن الفائدة ستشمل الطرفين بكل تأكيد. لذلك فان سنغافورة التي تشق طريقها في مسالك العولمة المتشعبة بحثا عن طريق آمن، تحتاج إلى من لديه الخبرة بتلك الدروب والمتاهات مثل سويسرا.. وقديما قيل: (الرفيق قبل الطريق)

تقرير عربي

لبنان يتوقع موسما سياحيا قياسيا برغم الازمة الاقتصادية

نايلة رزوق

يأمل لبنان الغارق في ازمة اقتصادية خانقة في تحقيق طفرة سياحية قياسية هذا الصيف بعد ان سجل بالفعل زيادة بنسبة ١٢،٥٣٪ في عدد الزوار الاجانب خلال الاشهر الستة الاولى من العام الحالي.

وقالت ندى سردوق المديرة العامة لوزارة السياحة لوكالة فرانس برس نتوقع طفرة كبيرة هذا الصيف مع ارتفاع عدد السياح الى ١،٣ مليون على الاقل عام ٢٠٠٤ .

واضافت ان زيادة كبيرة سجلت خلال الاشهر الستة الاولى ونشعر بتفاؤل كبير بالنسبة لموسم الذروة في تموز الحالي واب القادم.

واعتبرت ندى سردوق ان الزيادة التي سجلت في النصف الاول للعام ترجع الى سياستنا في تشجيع اقامة المهرجانات الفنية والمعارض التجارية والمؤتمرات والندوات خلال كانون الثاني وشباط واذار التي تشهد عام ركود سياحي .

وكانت السياحة التي تشهد انتعاشا منذ نهاية الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠) قد تجاوزت عام ٢٠٠٣ المليون زائر للمرة الاولى منذ ثلاثين عاما.

واجمالا زار لبنان ٤٧٠ الفا و٨٣٢ اجنبيا خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٤ اي بزيادة بنسبة ٣٥،١٢٪ عن عددهم في الفترة نفسها من العام السابق والذي كان ٣٤٨ الفا و٤٥٢ سائحا.

ويشكل العرب ومعظمهم من دول الخليج النفطية الغنية، الجانب الاكبر من هؤلاء السياح مع ١٨٣ الفا و٥٧٠ زائرا يليهم الاوروبيون مع ١١ الفا و٩٧٥ ثم الاميركيين مع ٧٢ الفا و١٤ زائرا واخيرا الاسيويون مع ٦٩ الفا و٢٧٩ زائرا.

ويحتل السعوديون المرتبة الاولى بين السياح العرب مع ٥٤ الفا و٥٢٢ زائرا يليهم الاردنيون مع ٣٩ الفا و٢٢٤ زائرا ثم الكويتيون مع ٢٥ الفا و٥١٧ زائرا واخيرا المصريون مع ٢٠ الف و١٩ زائرا.

وقد بات لبنان مصدر جذب سياحي متزايد للعرب الذين لم يعودوا يشعرون بالارتياح في الولايات المتحدة منذ احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وايضا في اوروبا بسبب ارتفاع قيمة اليورو.

وتوقع السفير السعودي الجديد في بيروت عبد العزيز محيي الدين الخوجه ان يزور لبنان اكثر من مئتي الف سعودي لقضاء اجازة الصيف مما يشكل رقما قياسيا.

ويسعى لبنان الذي يعاني من ازمة اقتصادية حادة ودين عام يزيد عن ٣٤ مليار دولار الى زيادة عائداته السياحية منذ نهاية الحرب الاهلية التي دمرت البلاد.

ومنذ عام ١٩٩٩ يشهد عدد السياح زيادة مطردة مع مليون و١٥ الف زائر عام ٢٠٠٣ مقابل ٩٥٦ الفا و٤٦٤ زائرا عام ٢٠٠٢ و٨٣٤ الفا و٧٢ عام ٢٠٠١ و٧٤١ الفا و٦٤٨ زائرا عام ٢٠٠٠.

وهذا العام تجاوزت نسبة الاشغال ٩٠٪ في الفنادق الكبرى مع سعر يتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ دولار للغرفة بالنسبة لاكبر عشرة فنادق وفقا لمسؤول في فندق خمسة نجوم طلب عدم ذكر اسمه.

واضافة الى المكاسب التي تحققها من اشغال الغرف والمطاعم تحقق الفنادق عائدات اضافية من تنظيم عروض الازياء والمعارض التجارية ومؤتمرات رجال الاعمال وحفلات الزفاف المبهرة.

وهكذا حقق فندق خمسة نجوم في بيروت ارباحا تزيد عن ثمانية ملايين دولار في تموز واب٢٠٠٣.

كذلك نجح لبنان في استضافة قمة استثنائية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) في حزيران الماضي.

ويقدر الخبراء رؤوس الاموال التي تم استثمارها خلال الاثني عشر شهراً الماضية في مشاريع سياحية في لبنان بأربعة مليارات دولار حيث ازداد عدد الفنادق بصورة كبيرة ولا سيما في بيروت والجبل الذي اشترى فيه العديد من ابناء الدول العربية الحارة منازل وفيلات فاخرة.

ويشتهر لبنان ايضا بمواقعه الاثرية التي تقام فيها مهرجانات فنية عالمية مثل هياكل بعلبك الرومانية وسط البلاد وقصر بيت الدين في جبل الشوف شرق بيروت الذي يرجع الى القرن التاسع عشر.